أزمة الديون.. أبرز ملفات قمة مجموعة الـ 20 الشهر المقبل

3 دول عربية بين أكثر البلدان النامية مديونية عالمياً

أزمة الديون تشكل أرقا كبيرا للدول النامية

يعتبر ملف تراكم الديون لدول العالم النامية موضوعا أساسيا خلال قمة مجموعة العشرين في مدينة دلهي الهندية الشهر المقبل.

وزادت ديون الدول النامية بأكثر من الضعف خلال العقد الماضي لتصل إلى 9 تريليونات دولار في 2021، بحسب بيانات البنك الدولي الذي توقع أن تواجه مخاطر وقوعها في أزمة.

وتوجد 3 دول عربية بين البلدان التي تواجه أزمة ديون حاليا.

تونس

تواجه تونس، التي تعاني من أزمات متعددة منذ ثورة 2011، أزمة اقتصادية شاملة.

وتعتبر أغلبية الديون الحكومية داخلية، ولكن لدى الدولة استحقاقات لأقساط قروض أجنبية في وقت لاحق هذا العام.

وقالت وكالات التصنيف الائتماني إن تونس قد تتخلف عن السداد.

انتقد الرئيس قيس سعيد الشروط المطلوبة للحصول على 1.9 مليار دولار من صندوق النقد الدولي ووصفها بأنها "إملاءات" لن يفي بها.

ووقع وزير المالية السعودي محمد بن عبدالله الجدعان، ووزيرة المالية التونسية سهام البوغديري، في يوليو، اتفاقية لتقديم قرض ميسر بمبلغ 400 مليون دولار، ومذكرة تفاهم لتقديم منحة بمبلغ 100 مليون دولار، إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، والأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

كما عرض الاتحاد الأوروبي دعما بنحو مليار يورو "1.1 مليار دولار"، لكن يبدو أن ذلك مرتبط في معظمه باتفاق صندوق النقد الدولي أو الإصلاحات.

ويعاني الاقتصاد المعتمد على السياحة من نقص بالمواد الغذائية والأدوية المستوردة.

مصر

لدى أكبر اقتصاد في شمال إفريقيا نحو 100 مليار دولار من الديون بالعملة الصعبة "المقومة بالدولار بشكل رئيسي" حيث يتعين عليها سدادها على مدى السنوات الخمس المقبلة، بما في ذلك سندات ضخمة بقيمة 3.3 مليار دولار العام المقبل.

وتنفق الحكومة أكثر من 40% من إيراداتها على مدفوعات فوائد الديون فقط.

لدى القاهرة برنامج مع صندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار، وقد خفضت سعر صرف الجنيه بنحو 50% منذ فبراير/شباط 2022، لكن خطة الخصخصة لا تزال تسير ببطء.

في الشهر الماضي، ابتعدت مصر عن خطة صندوق النقد الدولي بقولها إنها ستبقي أسعار الكهرباء المدعومة دون تغيير حتى يناير.

ويتم تداول بعض سنداتها الحكومية بنصف قيمتها الاسمية.

لبنان

يصنف لبنان من بين الدول المتعثرة عن السداد منذ عام 2020 مع وجود دلائل قليلة على أن المشاكل في البلاد ستحل في أي وقت.

أصدر صندوق النقد الدولي تحذيرات عديدة وواضحة، وكانت الحكومة تقدما خفيفا في الأشهر الماضية مع اقتراح البنك المركزي بفك ربط العملة المحلية مع الدولار.

وبعد انتهاء ولاية محافظ المركزي رياض سلامة، يترقب المجتمع الدولي بمن سيتولى المنصب في ظل العرقلة السياسية في هذا الإطار، حيث يتوقع المحللون أن تكون عملية التوظيف معقدة وطويلة. وبالتالي من غير المتوقع أن يحدث أي إصلاحات جذرية قبل تعيين محافظ جديد للمركزي اللبناني.

أوكرانيا

جمدت أوكرانيا مدفوعات الديون في عام 2022 في أعقاب الحرب بينها وبين روسيا. وقالت إنها من المرجح أن تقرر في أوائل العام المقبل ما إذا كانت ستحاول تمديد هذا الاتفاق أو البدء في النظر في بدائل أكثر تعقيدًا.

وتقدر المؤسسات الكبرى أن تكلفة إعادة البناء بعد الحرب ستبلغ تريليون يورو على الأقل، ويقدر صندوق النقد الدولي أن أوكرانيا تحتاج إلى ما بين 3 و4 مليارات دولار شهرياً للحفاظ على استمرارية البلاد.

بحال لم تنته الحرب بحلول العام المقبل، فإن معضلة إعادة هيكلة ديونها يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا الانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر 2024 ودرجة الدعم الذي ستتلقاه في حالة فوز المرشح الجمهوري "دونالد ترمب أو غيره" بمنصب رئيس أميركا.

ومن بين الدول النامية الأخرى التي تعاني من أزمة ديون هي كل من زامبيا وسريلانكا وغانا وباكستان.

مع تعديل النظرة المستقبلية من "سلبية" إلى "مستقرة"

"كابيتال إنتليجنس" تخفض تصنيف ديون مصر طويلة الأجل إلى "B"

أعلنت وكالة كابيتال إنتليجنس للتصنيف الائتماني، أنها خفضت تصنيف ديون مصر المحلية طويلة الأجل بالعملة المحلية والأجنبية إلى "B" من "B+"، فيما عدلت النظرة المستقبلية من "سلبية" إلى "مستقرة".

وحافظت وكالة كابيتال إنتليجنس على تصنيف ديون مصر قصيرة الأجل عند درجة "B".

وأوضحت الوكالة أن خفض التصنيف يعكس عدم اليقين مع زيادة مخاطر التمويل الخارجي لمصر بسبب ارتفاع احتياجات التمويل والمخاطر التي تهدد كفاية وتوقيت تدفقات التمويل.

وأرجعت الوكالة نظرتها المستقبلية المستقرة إلى الديون الخارجية المعتدلة عند 43% من الناتج الإجمالي، واحتمال الحصول على دعم من صندوق النقد الدولي، والشركاء الدوليين.

وعانت مصر خلال السنوات القليلة الماضية من أزمة اقتصادية تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا.

وفقد الجنيه المصري نصف قيمته تقريبا في غضون 18 شهرا وارتفع التضخم السنوي إلى مستوى قياسي بلغ 36.5% في يوليو/تموز، كما تسببت القروض الكثيرة خلال السنوات الثماني المنصرمة في زيادة عبء سداد الديون الخارجية.

وكانت مؤسسة "موديز"، وضعت التصنيف الائتماني السيادي لمصر "قيد المراجعة السلبية" خلال شهر مايو 2023، ثم مددت الإجراء في أغسطس الماضي لثلاثة أشهر إضافية.

وقالت "موديز" إن العوامل الضاغطة تزيد من احتمالية تجدد تخفيض قيمة الجنيه مما قد يدفع التضخم وتكاليف الاقتراض ونسبة الدين الحكومي العام إلى مستويات أكثر اتساقا مع مستوى تصنيف أقل.

وستركز فترة المراجعة الممتدة لخفض التصنيف الائتماني في مصر على المدى الذي تساعد فيه عائدات مبيعات الأصول التي تم الانتهاء منها مؤخرًا في استعادة احتياطيات السيولة بالعملة الأجنبية الواضحة في احتياطيات النقد الأجنبي، وصافي مركز الأصول الأجنبية للنظام النقدي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك سعر الصرف.

جنتيلوني قال إنها تستطيع تجنب الركود

كبير الاقتصاديين في الاتحاد الأوروبي: القارة البيضاء تعاني "أزمة مزدوجة"

"العربية نت": أكد مفوض الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي، باولو جنتيلوني، أن أوروبا تواجه تأثير "أزمة مزدوجة"، لكن المنطقة يمكنها تجنب الركود.

أضاف جنتيلوني: "أعتقد أننا نواجه تأثير الأزمة المزدوجة"، في إشارة إلى التأثير الجيوسياسي الناجم عن الغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا والضربة الاقتصادية اللاحقة للقارة الأوروبية.

وقال في مقابلة مع شبكة CNBC" الأميركية، اطلعت عليها "العربية. نت"، "من وجهة نظر جيوسياسية، أثرت (الأزمة) أيضا بالطبع على الولايات المتحدة والعالم كله، ولكن من وجهة نظر اقتصادية، أثرت بشكل خطير على أوروبا وألمانيا على وجه الخصوص".

وعبر جنتيلوني عن ثقته في التوصل لاتفاق بخصوص عودة العمل بقواعد الميزانية في التكتل بحلول نهاية العام، مستبعدا تمديد تعليقها حتى 2024.

وعلق العمل بهذه القواعد، التي يطلق عليها اسم ميثاق الاستقرار والنمو، منذ عام 2020 لمساعدة الحكومات على مواجهة جائحة كوفيد19- والغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير شباط 2022، الذي أثر على أسعار الطاقة والغذاء.

ومن المقرر إعادة العمل بهذه القواعد، التي تحد من عجز الميزانية والديون، في عام 2024. ويسابق الاتحاد الأوروبي الزمن لوضع قواعد جديدة تحظى بقبول جميع الدول الأعضاء، إذ تفضل إيطاليا نهجا أكثر تيسيرا من بعض حكومات شمال أوروبا.

وقال جنتيلوني للصحافيين على هامش منتدى اقتصادي في تشيرنوبيو "أنا على يقين.. من أنه يمكن التوصل لاتفاق بشأن قواعد الميزانية الجديدة بحلول نهاية العام".

أضاف: "لن يُمدد تعليق العمل بهذه القواعد حتى عام 2024".

وتتعارض هذه التصريحات على مايبدو مع ما صرح به وزير الاقتصاد الإيطالي جانكارلو جورجيتي يوم الاثنين عن صعوبة التوصل لاتفاق بخصوص هذه القواعد في نهاية عام 2023، وهو أمر بدأت المفوضية الأوروبية تتفهمه الآن.

وأدت برامج الدعم والاستثمار الحكومية التي وضعت لمواجهة التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا إلى ارتفاع مستويات ديون عدد من دول الاتحاد الأوروبي إلى ما يتجاوز الحد الحالي الذي حدده ميثاق الاستقرار والنمو وهو 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

مفوض الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي، باولو جنتيلوني

الشركاء في المشروع دخلوا في جولة جديدة من المحادثات مع الحكومة القبرصية

واشنطن تدعم "شيفرون" في نزاعها مع قبرص حول ربط غاز "أفروديت" بمصر

قالت مصادر في صناعة الغاز إن واشنطن ألقت بثقلها في نزاع بين قبرص وشركات عالمية بقيادة "شيفرون" حول كيفية تطوير حقل غاز عملاق قبالة الشواطئ لتدعم خطة الشركة الأميركية لربطه بمصر.

واقترح الكونسورتيوم الذي تتزعمه "شيفرون" ربط حقل غاز أفروديت بخط أنابيب تحت البحر وبنية تحتية قائمة في مصر حيث يمكن بيع الغاز في السوق المحلية أو تسييله وشحنه إلى أوروبا التي انقطعت عنها إلى حد كبير الإمدادات الروسية.

وقال وزير الطاقة القبرصي جورج باباناستاسيو إن الحكومة رفضت أحدث خطة والتي استبعد منها مقترح سابق لبناء محطة عائمة لمعالجة الغاز في الحقل الذي يقع على بعد 160 كيلومترا جنوب شرقي قبرص.

أضاف باباناستاسيو لرويترز: "لقي التعديل رفضا حيث جمهورية قبرص توقعت أن يحترم الكونسورتيوم ما اتفق عليه الطرفان في 2019".

وقالت شركة نيو ميد الإسرائيلية الشريكة في حقل أفروديت في وقت سابق من هذا الأسبوع إن الشركاء دخلوا في جولة جديدة من المحادثات مع الحكومة القبرصية.

وقال مصدر أميركي إن الولايات المتحدة تدعم خطط "شيفرون" التي تعتقد أنها ستساعد في توصيل الغاز إلى السوق بسرعة أكبر وستتمخض عن انبعاثات كربون أقل لأنها لا تستلزم إقامة بنية تحتية كبيرة.

أسعار الفائدة المرتفعة ستكون بمنزلة مكبح للاقتصاد في 2024

"موديز" ترفع توقعات نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 1.9 % في 2023

يصعب على مجلس الاحتياطي الاتحادي تحقيق انخفاض مستدام في التضخم

رفعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني توقعاتها لنمو الاقتصاد الأميركي لعام 2023، لكنها خفضت تقديراتها للصين في العام المقبل، قائلة إنه في الوقت الذي يتراجع فيه خطر الركود في الولايات المتحدة، فإن التحديات التي تواجهها الصين تتصاعد.

وقالت "موديز" في تقرير لها: "لقد رفعنا توقعاتنا لنمو اقتصاد الولايات المتحدة إلى 1.9 % في عام 2023 من 1.1 % في توقعاتنا لشهر مايو".

وأبقت الوكالة على توقعاتها للنمو لعام 2024 عند 1 %، قائلة إن أسعار الفائدة المرتفعة ستكون بمثابة مكبح للاقتصاد، وفق "رويترز".

وقالت "موديز": "نعتقد أنه سيكون من الصعب على مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) تحقيق انخفاض مستدام في التضخم إلى هدفه البالغ 2 % إذا استمرت الظروف الاقتصادية الحالية".

وذكر التقرير في المقابل أن الصين تواجه "تحديات نمو كبيرة" ناجمة عن ضعف ثقة الشركات والمستهلكين وسط حالة من عدم اليقين الاقتصادي والسياسي واستمرار مشكلات القطاع العقاري والأعمار الكبيرة للعمالة.

وأبقت وكالة "موديز" على توقعاتها للنمو لهذا العام عند 5 % لكنها خفضت توقعاتها لعام 2024 إلى 4 % من 4.5 % سابقا.

وتصنف الوكالة الصين عند "A1" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهي أقل بأربع درجات من أعلى درجة "AAA" في الولايات المتحدة.

وقالت "موديز" في تقريرها "تشير البيانات الواردة من الصين إلى أن التعافي الاقتصادي من سياسة القضاء على "كوفيد19-"، والتي استمر تطبيقها لفترة طويلة، لا يزال ضعيفا إذ يبدو أن التعافي الذي صاحب إعادة الفتح في مارس وأبريل ومايو يتباطأ".

أضافت: "نعتقد أن انخفاض ثقة المستهلكين يعوق إنفاق الأسر، وأن عدم اليقين الاقتصادي والسياسي سيواصل تأثيره على قرارات الشركات".